

ثالثا

المنظمات العالمية والتكتلات الدولية

- ١- منظمة التجارة العالمية والتكتلات الدولية
- ٢- صندوق النقد الدولي .
- ٣- البنك الدولي للاستثمار والتمويل .
- ٤- الـاوبك .

ثالثا :المنظمات العالمية والتكتلات الدولية

منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية

منظمة التجارة العالمية
W.T.O
World Trade Organization

نشأة الجات

ظهرت منظمة التجارة العالمية نتيجة لأهمية إنجاز الاعمال التجارية والإقتصادية بطريقة تؤدي إلى رفع مستوي المعيشة وضمان التوظيف الكامل مع زيادة حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعال بطريقة مستقرة مع ضمان الإستخدام الأمثل للموارد العالمية وذلك لتحقيق التنمية المستمرة .

وأهمية حصول الدول النامية والدول الأقل نمواً علي نصيب من التجارة العالمية يتوافق وإحتياجات التنمية الإقتصادية في بلادهم علي أساس التخفيض المتوازي في الرسوم الجمركية والقيود أمام التجارة وإلغاء التفرقة في المعاملة في التجارة الدولية مما أدى إلى نشأة الجات عام ١٩٤٧ .

تعتبر إتفاقية منظمة التجارة العالمية من أهم الإتفاقيات العالمية في مجال الاقتصاد الدولي فهي تعتبر تعديل لإتفاقية الجات السابقة .

ولقد تطورت هذه الإتفاقية من خلال الفترة من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٩٥ حيث كان عدد الدول الإعضاء ٢٣ دولة وبلغ سنة ١٩٩٥ ، ١٢٧ دولة . وقد طبقت الإتفاقية فعليا في بداية ١٩٩٥ تم تحويل هذه الإتفاقية إلى منظمة دولية جديدة سنة ١٩٩٥ ، وهي المنظمة التجارة العالمية W.T.O. والغرض من الإتفاقية هو تحرير التجارة العالمية أو باللفظ الدارج " عولمة التجارة " وهي بلا شك خطوة واسعة وجيدة في مجال الاقتصاد العالمي للتجارة الدولية .

المبادئ التي يقوم عليها الجات

١. مبدأ عدم التحيز (الدولة الأولى بالرعاية) :-

ينطوي علي عدم تمييز الدول الأعضاء أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول

علي حساب الدول الأخرى حيث تتساوى كل الدول الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية ، وله إستثناءات في الدول النامية .

أ- الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة في الدول النامية حتي تقوي علي المنافسة العالمية .

ب-العلاقات التفضيلية التي ترتبط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبعض البلدان النامية التي كانت قديما مستعمرات لها .

ج- الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية وتشجيعها علي تحرير التجارة الخارجية .

٢. مبدأ الشفافية :-

الإعتماد علي التعريفات الجمركية وليس علي القيود الكمية حيث يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي وإستثناءات هذا المبدأ هي :-

أ- حالة الدولة التي تواجه عجز حاد في ميزان المدفوعات .

ب- السماح في حالات خاصة بإستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية .

ج- حالة الزيادة الطارئة في سلعة مما يهدد الإنتاج المحلي بخطر جسيم خاصة للصناعات الوليدة .

٢. مبدأ المفاوضات التجارية :-

أي إعتبار منظمة الجات الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات .

٣. مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية :-

تتضمن منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الإقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية .

٥. مبدأ التبادلية :-

يقضي ضرورة تحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيفها في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم علي أساس التبادلية أي تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية لدولة ما لا بد أن يقابلة تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتي تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة يستثني منها :-
أ- حماية الصناعات الوليدة في الدول النامية حتي تقدر علي المنافسة الدولية
ب- ترتيبات المنتجات متعددة الأطراف (المنسوجات القطنية) .

شخصية منظمة التجارة العالمية :

١. يكون لمنظمة التجارة العالمية شخصية قانونية مستقلة عن شخصية الأعضاء في ممارسة نشاطاتها ورسم سياساتها ووظائفها .
٢. يكون لها الحصانة القانونية التي تعطي لأعضائها في ممارسة أعمالها .
يكون للأعضاء الحصانة الدبلوماسية التي تساعد في أداء مهامهم وفق السياسات المنظمة .
٣. حصانة العاملين في منظمة التجارة العالمية وحقوقهم مماثلة لتلك المعطاه للعاملين في الأمم المتحدة والتي أقرتها جمعيتها العمومية في ١٩٤٧/١١/٢١ .
٤. تختار منظمة التجارة العالمية مقرها الرئيسي والفروع المركزية لاحقا .

أهداف اتفاقية الجات :-

١. رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء .
٢. رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي .
٣. الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية العالمية .
٤. تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال المستثمرة .
٥. سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية .
٦. تنشيط الطلب الفعال .

٧. السعي نحو تحقيق مستوى التوظيف الكامل للدول الأعضاء .
٨. خفض الحواجز الجمركية من أجل التجارة الدولية .
٩. إتخاذ المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية .

وظائف الجات :-

١. إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد المتفق عليها .
 ٢. تسوية المنازعات التجارية بين الدول الاعضاء بإعتبارها محكمة دولية .
 ٣. الإشراف علي تجارة السلع (باستثناء البترول) المقدرة بنحو ٩٠% من جملة التجارة العالمية .
- ومن أحدث الدراسات البحثية التي صدرت لتناقش هذا الموضوع هي دراسة الدكتور/إيهاب نديم أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس حيث حصل علي جائزة أحسن بحث علي مستوى الجامعات من أجل التوصل إلي السياسة الملائمة لهذه الدول لمواجهة هذا المتغير الدولي الجديد في محاولة لتنظيم منافعه وتقليل خسائره .

أهم الجولات التي تناولها في الدراسة :-

- أولا : جولة "كنيدي" خلال الفترة (١٩٦٤ - ١٩٦٧)
 - ثانيا : جولة "طوكيو" خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٩)
 - ثالثا : جولة "أورجواي" خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٣)
- وتعتبر من أهم الجولات حيث أثرت هذه الإتفاقية علي إقتصاد الدول النامية .

ملاحق اتفاقات جولة أوروجواي

استغرقت مفاوضات جولة أوروجواي لتحرير التجارة العالمية نحو ثماني سنوات ، إذ تم إعلان بداية الجولة في عام ١٩٨٦ وتم التوصل إلي اتفاقاتها مبدئيا

في نهاية عام ١٩٩٣ ووقعت عليها دول العالم في مراكش في ربيع عام ١٩٩٤ . وحفلت سنوات المفاوضات بصراعات وخلافات تركز معظمها بين الدول الصناعية وبعضها البعض ، وليس بين الدول النامية والدول المتقدمة .

وتم إعلان البدء في جولة أوروغواي Uruguay Round بعد أن كانت جولة طوكيو لتحرير التجارة السلعية Tokyo Round (١٩٧٣-١٩٧٩) قد استنفذت معظم أهدافها حيث أصبحت معظم التجارة السلعية - باستثناء المنسوجات والملابس - مشمولة بأحكام اتفاقية الجات . وبدأت مفاوضات جولة أوروغواي وقد أصبحت الصادرات الصناعية للدول النامية تشكل أكثر من نصف إجمالي صادراتها ففي بداية جولة طوكيو كان نصيب الدول النامية من التجارة العالمية يبلغ ٢١% ونسبة السلع المصنوعة من صادراتها تعادل ما يتراوح ٨:٧% من إجمالي صادرات السلع المصنوعة علي المستوى العالمي . وفي بداية جولة أوروغواي (١٩٨٦) كان نصيب الدول النامية من التجارة العالمية قد ارتفع إلي ٢٦% وكذلك ارتفعت صادراتها المصنوعة إلي ١٥% من إجمالي تجارة السلع المصنوعة علي المستوى العالمي .

وكانت الموضوعات المطروحة للمفاوضات في جولة أوروغواي ١٥ موضوعا تم اختصارها أو دمجها في ديسمبر ١٩٩٠ بعد فشل الاتفاق في الاعوام السابقة في سبعة موضوعات فقط هي :

- | | |
|------------------------|----------------------|
| ١ . فتح الاسواق | Market Access |
| ٢ . الزراعة | Agriculture |
| ٣ . المنسوجات والملابس | Textile and clothing |
| ٤ . الخدمات | Services |
| ٥ . اصدار الاحكام | Rule Making |

٦. المعايير التجارية المتعلقة بحقوق Trade Related Intellectual

الملكية الفكرية التي ستعرف اختصار

Property باسم

(TRIPs)

Institutions

٧. المؤسسات

وتضمنت الوثائق النهائية لمفاوضات جولة أوروجواي والتي تم التوصل إليها في جنيف في منتصف ديسمبر ١٩٩٣ ووقعت عليها الدول الأعضاء في اتفاقية الجات في مراكش في إبريل ١٩٩٤ نصوصا تقع في أكثر من ٥٠٠ صفحة تعالج كل موضوعات المفاوضات بتفاصيلها الفنية الدقيقة .. ووصل الامر في صياغة هذه الوثائق ليس إلى الاتفاق الكامل ولكن إلى الاتفاق على الاختلاف في موضوعات مثل تحرير تجارة الفنون المسموعة والمرئية وتقديم الاعانات لشركات الطيران واطلاق حرية خدمات الملاحة على المستوى العالمي.

ويبلغ عدد الوثائق الناتجة عن جولة أوروجواي لتحرير التجارة العالمية نحو أربعين وثيقة تجارية منفصلة تغطي مجالات تبدأ من تحرير السلع الزراعية لأول مرة منذ إنشاء ترتيبات الجات ، وتصل إلى خلق سوق لتجارة حقوق الملكية الفكرية من خلال الزام الدول الموقعة على الوثائق بحماية هذه الحقوق ووضع التشريعات الكفيلة بذلك ، كذلك تشمل وثائق جولة أوروجواي اتفاقات لتحرير تجارة الخدمات (مثل الاتصالات والخدمات المصرفية والتأمين) وفتح الباب للمنافسة الدولية في مجالات العقود والمناقصات الحكومية .

وطبقا لدراسات سكرتارية الجات (GATT) في جنيف ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعروفة اختصارا باسم (OECD) والبنك الدولي ، فإن تحرير التجارة العالمية وفقا للاجراءات المنصوص عليها في الاتفاقات الناتجة عن جولة أوروجواي سيؤدي إلى زيادة حجم وقيمة التجارة العالمية ، وزيادة المنافع المتبادلة على المستوى الدولي وزيادة قيمة الدخل العالمي ومن ثم ارتفاع مستوى الرفاهية

علي صعيد العالم ككل . وتتراوح تقديرات زيادة الدخل العالمي مع اتمام تنفيذ بنود اتفاقات جولة أوروغواي بين ٢١٣ بليوناً إلي ٢٧٤ بليون دولار أمريكي أي بنسبة تتراوح بين ٧٥ر٠% إلي ١% من إجمالي الدخل العالمي . لكن هذه الآثار الناتجة عن اتفاقات جولة أوروغواي تتراوح بين مكاسب صافية تصل الي ٨٠ بليون دولار للاتحاد الاوروبي European Union مقابل خسائر صافية تصل إلي ٢٦ بليون دولار للدول الافريقية .

بالنسبة للدول النامية فان التحليل الاول (مع بقاء كل العوامل علي ما هي عليه) يفترض أن صادراتها ككل ستزيد بنسبة ٣% نتيجة تحرير التجارة وترفع هذه النسبة في حالة التحليل الديناميكي إلي حد أقصى ٦% أو تنقلص إلي حد أدني مقداره ١% طبقاً لمدي النجاح أو التعثر في التلاؤم مع الاوضاع الجديدة . وتعتبر البلدان النامية في اسيا هي الاولى في التمتع بفوائد تحرير التجارة تليها بلدان أمريكا اللاتينية . وتأتي الدول النامية الفقيرة في القاع وستواجه الدول الفقيرة علي وجه الخصوص صعوبات في الاستفادة من مزايا تحرير التجارة لان ذلك من شأنه أيضاً إزالة المزايا التفضيلية التجارية الممنوحة لها من الدول المتقدمة وعلي العكس من ذلك فإن الدول النامية متوسطة الدخل ومرتفعة الدخل ستكون هي الأقدر علي تحقيق مزايا من تحرير التجارة .

ويمكن تلخيص الملامح العامة لاتفاقات جولة أوروغواي لتحرير التجارة العالمية في النقاط التالية :

١. توسيع نطاق السلع تشملها اتفاقات الجات من مجرد السلع المصنوعة فقط إلي مجالات السلع الزراعية وتدعيماً لذلك الاتجاه تم إدخال السلع المصنوعة المستتناة والتي كانت تنظم تجارتها اتفاقات خاصة مثل المنسوجات والملابس الي مجموعات السلع التي تنطبق عليها اتفاقات الجات . وكانت تجارة المنسوجات والملابس تخضع من قبل لاتفاق خاص معروف باسم Multi Fiber Arrangement (اختصاراً MFA) .

٢. ضم تجارة الخدمات واشكال التجارة غير السلعية إلى القوائم التجارية الخاصة لاتفاقات الجات . ومن أمثلة ذلك خدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية . وهذا أيضا يحدث للمرة الأولى في تاريخ الجات .
 ٣. ادخال معظم العطاءات والمناقصات الحكومية ذات الطابع التجاري إلى القوائم التي تنطبق عليها اتفاقات تحرير التجارة العالمية وفتح أبواب العقود الحكومية للمنافسة العالمية علي أساس مبدأ عدم التمييز .
 ٤. خلق سوق لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع واخضاع هذه الحقوق لقواعد التعامل في اطار الجات ، والزام الدول الموقعة بتحصيل عوائد الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع والعلامات التجارية لحساب أصحاب الحقوق .
 ٥. تخفيف القيود المفروضة علي الاستثمار بين الدول تمهيدا لتحرير الاستثمارات علي المستوي العالمي والتخلص من إجراءات التمييز بين الاستثمار الوطني والاستثمار الاجنبي .
 ٦. إقامة مؤسسة عالمية جديدة لإدارة نظام التجارة الحرة في العالم ، وهي منظمة التجارة العالمية (WTO) . وكانت الوثيقة الأصلية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الموقعة في اكتوبر ١٩٤٧ قد أشارت إلي إقامة هذه المنظمة ولكن الفكرة اسقطت بعد ذلك في عام ١٩٥٤ .
- وقد انطوت اتفاقات جولة أوروغواي لتحرير التجارة العالمية علي اعتراف الدول الأعضاء في الجات بأن إجراءات الحماية لاتشمل فقط الرسوم الجمركية والقيود الكمية والتكنولوجية ، وإنما تشمل أيضا قيودا غير مباشرة أهمها سياسات الدعم الحكومي للمنتجات الوطنية ومن أجل ضمان ازدهار نظام التجارة الحرة علي المستوي العالمي فإنه يجب التخلص من هذه السياسات بوصفها احد عوائق تحرير التجارة العالمية .

وعلي هذا الاساس اتفقت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي علي إلغاء الدعم للسلع الزراعية وتحويل هذا الدعم إلي رسوم جمركية ظاهرة ، ثم تخفيض هذه الرسوم خلال فترة تنفيذ اتفاقات جولة أورو جواي بنسبة تصل إلي ٤٠% بهدف التخلص منها تماما بعد ذلك من خلال اتفاقات لاحقة في إطار الجات . وكانت النسبة المستهدفة لتخفيض الرسوم علي السلع الزراعية في بداية جولة أورو جواي تبلغ حوالي ٣٣% فقط . ويشير الحساب النهائي إلي ان ماتم الاتفاق عليية يزيد عما كان مستهدفا إلي ٤٠% .

ثانيا: علاقة الدول العربية ب " الجات "

علي الرغم من أن دولتين عربيتين هما سورية ولبنان كانتا من أو الموقعين علي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) فإن علاقة الدول العربية بهذه الاتفاقية وقعت منذ السنوات الاولى تحت تأثير عاملين رئيسيين هما :

١. المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل .
 ٢. الحرب الباردة والاستقطاب بين موسكو وواشنطن
- وفي السبعينات جاء النفط ليضيف عاملا جديدا . خصوصا بعد أن لعبت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) دور القوة المحركة في زيادة أسعار النفط الخلم منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

وقد انسحبت سوريا ولبنان من اتفاقية "الجات" بعد وقت قليل من توقيع الاتفاقية في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ لكن سوريا لم تلبث أن عادت إلي الاتفاقية خلال الوحدة مع مصر تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ، ثم انتهى الأمر بخروجها أيضا . ومع بدء سياسات الانفتاح الاقتصادي في مصر في منتصف السبعينات عززت مصر علاقاتها ب " الجات" ووقعت علي العديد من الاتفاقيات المتعلقة بإلغاء الحماية الجمركية وتحرير التجارة في إطار بروتوكول تكميلي لاتفاقية "الجات" تم التوقيع عليه بواسطة الحكومة المصرية في عام ١٩٧٩ .

وقد وقعت علي وثائق جولة أورو جواي في مراكش ٨ دول عربية هي مصر والجزائر والكويت وموريتانيا والمغرب وقطر وتونس والبحرين ، ومن المتوقع أن تتضمن إليها أيضا الامارات وسلطنة عمان .

وتفضل الدول العربية بشكل عام التوصل إلي ترتيبات تجارية ثنائية مع شركائها خصوصا المجموعة الاوربية . وتحصل عدد من الدول العربية علي تفضيلات تجارية من خلال هذه الترتيبات . لكن الدول العربية ككل لم تدخل في مفاوضات تجارية من خلال هذه الترتيبات . لكن الدول العربية ككل لم تدخل في مفاوضات تجارية ككتلة تجارية واحدة فقد تعثر الحوار العربي / الأوروبي منذ بدايته في عام ١٩٧٣ ثم تفتت بعد ذلك إلي حوار خليجي / أوروبي ومغاربي / أوروبي وشرق أوسطي / أوروبي .

ومنذ عام ١٩٧٥ حتي الان وقعت المجموعة الاقتصادية الاوربية (الاتحاد الاوربي حاليا) عددا من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي والفني والمالي والبيئي مع الجزائر ومصر والاردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس ودول مجلس التعاون الخليجي . ويعتبر كل واحد من هذه الاتفاقات مستقبلا في حد ذاته أي لا يستهدف مرحلة أعلى من التعاون بين الطرفين ، فيما عدا الاتفاق الذي وقعته السوق الاوربية المشتركة مع لبنان في منتصف السبعينات والذي ينص علي أنه مجرد اتفاق مرحلي يهدف إلي تحقيق درجة أعلى من التعاون بإقامة منطقة تجارة حرة F.T.A بين الطرفين .

كذلك حصلت المناطق الفلسطينية المحتلة / علي تسهيلات تجارية من جانب المجموعة الاوربية بما يسمح للمنتجين الزراعيين في الارض المحتلة بتصدير منتجاتهم مباشرة إلي أسواق المجموعة الاوربية ووصلت أولي شحنات الصادرات الزراعية الفلسطينية علي أساس هذا الاتفاق في عام ١٩٨٨/١٩٨٩ .

ومن أهم العقبات التي تعتبر ضمن المساهمة الفعالة للدول العربية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات) في الوقت الحالي قوانين

وأحكام المقاطعة العربية لاسرائيل التي تعتبر من وجهة نظر (جات) بمثابة إجراءات تمييزية تتعارض مع مبدأ عدم التمييز Non Discrimination الذي يمثل أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها (الجات) .

وإلى جانب المقاطعة العربية لاسرائيل فإن الدول العربية الأعضاء في أوبيك تواجه اتهامات من قبل (الجات) بالمشاركة في إقامة تكتل احتكاري تجاري يهدف إلى رفع الاسعار وهو ما يتعارض مع مبادئ حرية التجارة العالمية .

وطبقا لقواعد عمل (الجات) فإن الدول الاعضاء تستطيع اتخاذا إجراءات انتقامية ضد دولة أو دول أخرى تخرق قواعد التجارة الحرة حتي لو كانت تلك الدولة أو الدول الأخرى من بين أعضاء (الجات) .

وعلى أساس هذا الحق في اتخاذ إجراءات انتقامية أدخل الكونجرس الأمريكي عددا من التعديلات علي نظام التفضيلات المعممة

Generalized scheme of preferences بهدف استثناء عدد من الدول من التمتع بالمزايا الناجمة عن هذا النظام ومن بين مجموعات الدول التي تقرر حرمانها من هذا النظام في التجارة مع الولايات المتحدة الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) والدول الاعضاء في أي تكتل احتكاري تجاري مشابه يسعى إلى زيادة الاسعار إلى مستوى غير معقول .

ولا تقتصر المشاكل التي تواجه دول أوبيك في مجال التجارة الدولية علي علاقاتها المحتملة ب"الجات" وإنما تظهر أيضا علي صعيد العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمجموعة الأوروبية وفرض قيود علي البتروكيماويات الخليجية وكذلك بموضوع الدعم الحكومي الذي تحصل عليه بعض فروع الصناعة والزراعة في الخليج .

ومع ذلك فإنه من المتوقع أن تجد الدول العربية نفسها مدفوعة دفعا إلى اتخاذ قرارات بالانضمام إلى (الجات) سواء للبحث عن مكاسب أو لحماية مكاسب تجارية ، أو لإنقاء الاسباب التي كانت تحول دون عضويتها في الجات ، فمن

جانب نري أن المكاسب التجارية التي حصلت عليها الدول العربية في حوض البحر المتوسط مع دول الاتحاد الأوروبي مهدده بالزوال في إطار الترتيبات التجارية العالمية الجديدة بسبب زيادة حدة المنافسة التي ستأتي من المنتجين ذوي المزايا السعرية الأفضل (خصوصا الآسيويين). ومن جانب آخر فإن احتمالات التوصل إلى اتفاقات سلام بين الدول العربية واسرائيل من شأنها أن تزيل احد الاتهامات الموجهة إلى الدول العربية والتي تحول دون قبولها عضوا في (الجات).

لكن زيادة توقعات انضمام الدول العربية إلى (الجات) ليست مبنية فقط علي الظروف التجارية المتعلقة بالدول العربية ، وإنما هي في جانب آخر منها تمثل انعكاسا لتيار عالمي لن تستطيع الدول العربية عزل نفسها عنه وهذا التيار العالمي يتمثل في تنامي عضوية الجات بصورة مضطردة منذ انشائها وحتى اليوم ، اضافة إلى التغيير النوعي الذي سيطرأ علي هياكلها بعد إقامة منظمة التجارة العالمية (WTO) .

ونستطيع رصد تنامي ظاهرة الانضمام إلى (الجات) كميا بالاشارة إلى عدد الدول الموقعة عليها ، ففي عام ١٩٤٧ عندما تم توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بلغ عدد الدول المنضمة إليها ٢٣ دولة فقط والآن يبلغ عدد هذه الدول ١١٧ دولة . ونظرا لان الهدف من إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) يتمثل في استكمال هياكل النظام الاقتصادي العالمي الذي كانت الجماعة الدولية قد بدأت في انشائه بعد انتهاء الحرب العالمية ، فإنه من المرجح أن تكون عضوية هذه المنظمة بمثابة إجراء مكمل للانضمام إلى كل من البنك الدولي وصندوق النقد .

ونخلص في هذا الجزء إلى أن علاقة الدول العربية باتفاقية "الجات" والتي كانت منذ البداية علاقة ضعيفة هي في طريقها إلى دخول مرحلة جديدة بتأثير مجموعتين من العوامل المجموعة الاولى تتمثل في زوال "العوامل المانعة" وأهمها المقاطعة العربية لاسرائيل والدور الاحتكاري لأوبيك وتتمثل المجموعة الثانية في

"العوامل المشجعة " وأهمها الاستفادة من المزايا التي ستوفرها التجارة الحرة علي النطاق العالمي للنمو الاقتصادي العربي خصوصا وأن (الجات) لن تعد بعد الآن مجرد اتفاقية وإنما ستتحول إلي مؤسسة وآليات عمل يومية علي المستوى العالمي يتأثر بقراراتها وسلوكها الاقتصاد العالمي بأجمعة .

ومن أهم الآثار لانتعاش إقتصاديات الدول النامية هي :-

- « تخفيض الحواجز الجمركية والغير جمركية .
 - « زيادة حجم وحركة التبادل الدولي .
 - « زيادة إنتعاش حركة وحجم الانتاج القومي في معظم بلدان العالم .
 - « تنشيط الإقتصاد العالمي.
 - « زيادة الطلب علي صادرات البلاد النامية التي تتمتع بمزايا نسبية واضحة في النفاذ إلي أسواق الدول الصناعية المتقدمة تدريجيا .
- ما إنتهت المفاوضات والإتفاقيات إليه سيتيح وضع أفضل نسبيا للدول النامية في النفاذ للأسواق العالمية وهذا يعني أن آمال الدول النامية لم تتحقق بالكامل ولكنها خطوة في الاتجاه الصحيح ينبغي استغلالها .

أهم الامثلة علي هذه الإتفاقية :-

- إتفاقية المنسوجات ... ستنح للدول المتقدمة إمكانية إستخدام التقييد الإختياري للصادرات حتي عام ٢٠٠٥ مع إلزامها بالإلغاء التدريجي لحصص التصدير وذلك علي ثلاث مراحل هي :-

١. تحرر فيها ١٦% من الواردات خلال ثلاث سنوات .
 ٢. تحرر فيها ١٧% من الواردات خلال أربع سنوات .
 ٣. تحرر فيها ٥١% من الواردات والباقي (٦%) يحرر سنة ٢٠٠٥.
- ❖ إتفاقية المواد الغذائية ... سعت الإتفاقية إلي تشجيع المنافسة وتخفيف الدعم الحكومي. وتم الإتفاق في النهاية علي تخفيض الإعانات المقدمة للمزارعين بنسبة ٢١% ثم ٣% و٥% وبعد ذلك يتم تخفيض الرسوم الجمركية ٣٦% خلال ٦

سنوات مقابل ٢٤% خلال عشر سنوات للدول النامية ، الأمر الذي يثير قلق الدول النامية هو عدم توصل الاتفاقية لاليه للحد من الإجراءات الروتينية (القيود المتعلقة بالمواصفات الصحية والمستويات الفنية التي استخدمتها الدول المتقدمة الصناعية).

وقد أتاحت هذه الإتفاقية للدولة إمكانية إستخدام إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم المكافئة والتي كانت تستخدم من جانب الدول المتقدمة في الفترة الأخيرة .

أهم بنود الإتفاقية التي ستؤدي إلى إنتعاش الإنتاج المحلي :-

- < تخفيض الرسوم الجمركية علي إحتياجات البلاد النامية من السلع الاساسية ومستلزمات الانتاج .
 - < تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي .
 - < تخفيض معدلات التضخم الناشيء عن التكلفة .
 - < إستقرار المستوي العام للأسعار .
 - < زيادة الانتاج في تلك الدول .
- #### الانعكاسات السلبية علي الدول النامية :-

- < فرض قيود علي صادرات الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة مثل القیود الكمية المفروضة علي صادرات الملابس والمنسوجات .
- < إنخفاض الرسوم الجمركية سوف يؤدي إلي عجز الموازنة العامة في الدول النامية مما يؤدي إلي زيادة الضرائب علي الأفراد والمشروعات .
- < إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في البلاد الصناعية سيؤدي إلي إرتفاع أسعار إستيراد الغذاء في الدول النامية .

« صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وبجودة أفضل مما له بعض الآثار السلبية علي الصناعات الوطنية حيث تزيد معدلات البطالة .

تأثير الاتفاقية علي مصر :-

المزايا التي تترتب علي الاتفاقية :-

- « إستفادة الصادرات المصرية من السلع الزراعية من التخفيضات الجمركية من الدول المستوردة .
- « رفع القيود الغير جمركية التي تجابه هذه الصادرات .
- « تستفيد مصر من السلع الصناعية علي غرار السلع الزراعية .
- « بالنسبة للواردات فهي غير خاضعة لقيود غير جمركية أو حظر إستيرادي تستوجب إلزاتها فيها عدا الدواجن المذبوحة والزيت النباتية غير المجهزة للبيع بالتجزئة .
- « فتح باب الإستيراد أمام السلع التي كانت محظورة وإن أدى لزيادة العبء علي الميزان التجاري المصري إلا أنه سيؤدي إلي زيادة الحصيلة الجمركية وضريبة المبيعات مما يقلل كثيرا من الآثار السلبية .
- « ستكون هناك فرصة أمام صادرات الخدمات المصرية المتقدمة للدخول للأسواق العالمية بعد تحريرها وخدمات المهنيين والأخصائيين المصريين وخدمات الإنشاءات في الدول العربية والافريقية .
- « سيصبح المجال مفتوح أمام مصر لتسوية المنازعات من خلال الاتفاقية .

الآثار السلبية علي مصر :

- « ستفقد مصر ميزة تنافسية في مواجهة باقي الدول الأعضاء بالنسبة لصادراتها.

« زيادة الأعباء علي الميزان التجاري المصري لأن هذه اتفاقية تفرض علي مصر خفض رسومها الجمركية في مجال السلع الغذائية بنسبة ٢٤%. وفتح باب الإستيراد أمام السلع المحظورة مثل الدواجن المجمدة .

« بعد تحرير التجارة يمكن أن يؤدي ذلك إلي تراجع الاستثمارات في مصر وتوجهها إلي الادخار أو المضاربة نتيجة لتعرض الإنتاج المحلي لمنافسة شديدة في الداخل من السلع المستوردة ذات الجودة العالية والسعر المناسب نسبيا .

وفيما يلي بعض الحلول أو البدائل المطروحة أمام مصر ومنها :-

- ❖ المسارعة إلي تشكيل كتل إقتصادي أو الإنضمام إلي كتل قائم .
- ❖ رقابة الدول للتجارة لمنع الإغراق والدعم وكافة أشكال الحماية الظاهرة والمستترة.
- ❖ الإستفادة من فترات التأجيل المؤقت الممنوحة للدول النامية من أجل تطوير الهياكل الاقتصادية وتأهيلها للمنافسة .

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

Organization For Economic Cooperation Development (OECD)

قامت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بتمويل مشروع مارشال لمساعدة الدول الأوروبية في إعادة البناء بشرط أن تعمل هذه الدول معا من أجل التعاون المشترك والمصلحة المشتركة مما ادي بالدول الأوروبية إلي تكوين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة ١٩٤٨ ، وبحلول عام ١٩٦٠ أنضمت الولايات المتحدة وكندا إلي عضوية المنظمة التي بلغ عدد أعضائها في هذا الوقت إلي ٢٠ دولة تهدف إلي :

١. المساهمة في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء .
٢. السعي إلي نمو التجارة الدولية .
٣. مساعدة الدول النامية في مشروعات التنمية .

ECONOMIC BLOCS التكتلات الاقتصادية

لاشك أن أحد أهم التطورات الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية هو الإتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية ، ولعل أشهر هذه التكتلات هو الجماعة الأوروبية EUROPEAN COMMUNITY أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان السوق الأوروبية المشتركة ، وتعتبر التكتلات الاقتصادية عبارة عن اتفاقيات بين الدول الأعضاء في التكتل للتعاون في الأمور الاقتصادية .

تأثير التكتلات الاقتصادية على الأعمال الدولية :

تؤثر التكتلات الاقتصادية على الأعمال الدولية بأكثر من طريقة فهي :
أولاً: تؤدي إلى اتساع نطاق السوق وبالتالي تحقق المرونة في انتقال البضائع بين الدول الأعضاء نتيجة إلغاء الحواجز التجارية وإمكانية تحقيق وفورات الحجم في الإنتاج والتسويق .

فمثلاً: أدى تكوين السوق الأوروبية المشتركة إلى إمكانية تحقيق التكامل بين عمليات شركة فورد الأمريكية في كل من بريطانيا وألمانيا .

ثانياً: يؤدي تكوين التكتلات الاقتصادية إلى تغير طبيعة المنافسة داخل السوق فعلي سبيل المثال ، قبل تكوين السوق الأوروبية المشتركة واجهت الشركات الأمريكية منافسة من الشركات الأوروبية ولكن بعد إقامة التكتل بدأت بعض الشركات الأوروبية في الاندماج لمواجهة الشركات الأمريكية وخاصة في مجال صناعة الكمبيوتر .

ثالثاً: يؤدي الاندماج بين الشركات من الدول الأعضاء في التكتل إلى إمكانية المنافسة خارج السوق أيضاً ، فمثلاً يسمح الاندماج بين شركة فرنسية وشركة ألمانية بمواجهة المنافسة اليابانية والأمريكية في الأسواق العالمية .

رابعاً: يسمح التكتل الاقتصادي للدول الأعضاء باتخاذ قرارات في صالح شركات الدول الأعضاء لم يكن من الممكن اتخاذها في حال عدم وجود التكتل وبالتالي يؤثر بشدة على الشركات من خارج السوق .

أنواع التكتل الاقتصادي

توجد خمسة أنواع رئيسية للتكتل الاقتصادي بين الدول وهي منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، السوق المشترك الاتحاد الاقتصادي ، وأخيراً الاتحاد السياسي .

١. منطقة التجارة الحرة FREE TRADE

تتطلب اتفاقيات إقامة منطقة للتجارة الحرة من الدول الأعضاء إلغاء كافة أنواع التعريفات الجمركية فيما بينها .

٢. الاتحاد الجمركي CUSTOM UNION

يتطلب الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى إلغاء كل أنواع التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء إلى وجود سياسة واحدة للتعريفات الجمركية تجاه الدول من خارج الاتحاد .

٣. السوق المشترك COMMON MARKET

يعني السوق المشترك بالإضافة إلى إلغاء كل أنواع التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء وتوحيد السياسة الجمركية تجاه الدول خارج السوق حرية إنتقال البضائع والعمالة ورأس المال بين الدول أعضاء السوق .

٤. الاتحاد الإقتصادي ECONOMIC UNION

يعني الاتحاد الإقتصادي بالإضافة إلى الخصائص المميزة للسوق المشترك التنسيق بين السياسات الإقتصادية للدول الأعضاء حيث يتوقع علي سبيل المثال أن تتبع الدول الأعضاء سياسات مالية ونقدية مشتركة ويعني ذلك توحيد السياسات الضريبية وتنظيم عرض النقود وسعر الفائدة وتنظيم عمل البورصة .. إلخ ، ويمكن اعتبار الجماعة الأوروبية إتحادا إقتصاديا إلى حد كبير وذلك نظرا لتوحيد السياسات الزراعية والأشتراك في نظام النقد الأوربي EMS .

٥. الاتحاد السياسي POLITICAL UNION

يعتبر الاتحاد السياسي أعلي درجات التكتل بين الدول وهو يشمل بالإضافة إلى خصائص الاتحاد الإقتصادي توحيد التوجيهات السياسية وبالتالي أندماج الدول الأعضاء مع بعضها لتكوين دولة جديدة .

الجدل المثار حول التكتلات الاقتصادية

١. خلق تبادلات جديدة والتحول عن التبادلات القديمة :

يمكن تصور التبادلات الجديدة التي تنشأ بين الدول أعضاء التكتل والتبادلات القديمة التي تتوقف الدول أعضاء التكتل عن الدخول فيها في حالة قيام اتحاد جمركي أو سوق مشترك أو اتحاد اقتصادي بين مجموعة من الدول ، ففي عام ١٩٨٦ أنضمت أسبانيا إلي عضوية الاتحاد الأوروبي ، وقبل انضمامها فإنها أي أسبانيا كانت تدخل في عمليات تبادل تجاري مع دول الإتحاد الأوروبي وتخضع لنفس التعريفات الجمركية التي تخضع لها الدول من غير أعضاء التكتل مثل الولايات المتحدة أو كندا أو اليابان .

ولكن مع انضمام أسبانيا إلي الاتحاد الأوروبي ، ألغيت كافة أنواع التعريفات الجمركية المفروضة علي منتجاتها .

لاحظ أن خلق تبادلات جديدة قد ادي إلي زيادة منفعة المستهلك الاوروبي عن طريق تخفيض الاسعار ولكن التحول عن التبادلات القديمة قد ادي إلي نتائج سلبية تتمثل في التحول عن التعامل مع المنتج الأقل تكلفة لصالح المنتج الأكثر تكلفة ، أو بعبارة أخرى فإن الفوائد الناتجة عن إنضمام اسبانيا إلي الاتحاد الأوروبي يتمتع بها المنتج الأسباني والمستهلك الأوروبي ، أما الأضرار الناتجة عن إنضمام أسبانيا إلي الاتحاد الأوروبي فهي انخفاض حصيلة التعريفات الجمركية لدول الاتحاد الاوروبي والتكلفة التي نشأت في الولايات المتحدة وحاجتها للبحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها.

٢. انخفاض أسعار الواردات

لو افترضنا أن دولة صغيرة قامت بفرض تعريفات جمركية علي بعض الواردات، فإنه من المتوقع إرتفاع أسعار هذه المنتجات محليا وذلك لقيام المستوردين برفع الأسعار لتغطية تكلفة التعريفات الجمركية وتحقيق هامش الربح ، وهذه الأسعار المرتفعة سوف تؤدي بدورها إلي انخفاض الطلب علي المنتجات

المستوردة ، أما إذا قام تكتل إقتصادي معين بفرض تعريف جمركية علي بعض الواردات ، فإن الإنخفاض في الطلب علي المنتجات المستوردة سوف يكون بدرجة أكبر ، مما قد يجبر الدول المصدرة علي تخفيض أسعار منتجاتها ، ويرجع هذا الاحتمال المتمثل في إنخفاض أسعار الواردات إلي القوة التفاوضية للتكتل بالنسبة إلي دولة واحدة ، الأمر الذي قد يؤدي إلي تحسين الموقف التجلري للدول أعضاء التكتل وتدهور موقف الدول المصدرة .

٣. زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج

تؤدي حرية أنتقال عناصر الإنتاج بين الدول أعضاء التكتل إلي زيادة إنتاجية هذه العناصر وزيادة ثروة الدول أعضاء التكتل ككل ، والمنطق وراء ذلك سهل ومباشر فحرية الحركة لعناصر الإنتاج سوف تؤدي إلي انتقال الأفراد ورأس المال من المناطق الأقل إنتاجية وربحية إلي المناطق الأكثر إنتاجية وربحية ، وبالإضافة إلي هذه المكاسب الإقتصادية ، فإن هناك بعض الفوائد الأخرى والتي يصعب قياسها كميا مثل زيادة الاتصال والحوار بين الثقافات وتبادل الخبرات والمهارات وتقليل حدة الخلافات العرقية .

بالإضافة إلي ذلك فإن أنتقال العمالة ورأس المال من الدول الأقل دخلا إلي الدول الأكثر دخلا يؤدي إلي خسارة الدول الصغيرة داخل التكتل لأستثمارات هي في أشد الحاجة إليها ثروة بشرية قد تكون هي كل ما تملك.

أشهر التكتلات الاقتصادية :

١. الاتحاد الأوروبي:

ويطلق عليها أيضا السوق الأوروبية المشتركة وتكونت في يناير ١٩٥٨ بعضوية ٦ دول وهي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج، وأنضمت المملكة المتحدة والدانمرك وإيرلندا في سنة

١٩٧٣ ، ثم أنضمت اليونان سنة ١٩٨١ وأخيرا أسبانيا والبرتغال ١٩٨٦ ليصل عدد أعضاء الجماعة إلى ١٢ دولة .

وتسمح الجماعة الأوروبية بحرية انتقال الأفراد والبضائع والأموال بين الدول أعضاء السوق كما قامت بتوحيد السياسة الجمركية تجاه الدول من خارج السوق ، وفي مجال الحاصلات الزراعية نجحت دول الجماعة في التوصل إلى سياسة زراعية موحدة لحماية إنتاج دول السوق وفرض حواجز جمركية علي الحاصلات الزراعية من خارج السوق ، وتتمتع بعض دول حوض البحر المتوسط وبعض الدول الأوروبية الأخرى من غير أعضاء السوق بمعاملة تفضيلية عند تعاملها مع السوق .

وتهدف الجماعة الأوروبية في الوقت الحاضر إلى تحقيق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي بين أعضائها عن طريق خلق فرص للتوظيف وتأكيد قدرتها علي المنافسة دوليا وتعظيم القيمة للمستهلك الأوروبي .

كما يهدف برنامج السوق الأوروبية الموحدة إلى توحيد السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء وبالتالي بدأت الدول الأعضاء في التعامل بوحدة النقد الأوروبية ECU أو الأيكو وبعد اتجاه دول أوروبا الشرقية إلى التحرر إقتصاديا وسياسيا في عام ١٩٨٩ .

وبدأت الجماعة الأوروبية في مد يد العون إليها وزادت اتفاقيات التعاون الاقتصادي بمعدلات سريعة بين الجماعة ودول المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا .

٢ . اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)

مع اتجاه أوروبا نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بدأت أيضا بوادر لزيادة التعاون الاقتصادي في أمريكا الشمالية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك حيث بدأت المحادثات في ١٩٩١ بين الأقطار الثلاثة من أجل

إنشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول عام ١٩٩٤ والتي تخلق منطقة للتجارة الحرة في العالم بعدد سكان يبلغ ٣٦٠ مليون نسمة وحجم تبادل تجاري ٦ تريليون دولار .

وتهدف اتفاقية التجارة الحرة إلى إلغاء الحواجز الجمركية وبالتالي حرية انتقال البضائع والاستثمارات وحماية الحقوق الفكرية (حقوق الطبع وبراءة الاختراع والعلامات التجارية) .

٣. نحو السوق الآسيوية المشتركة :

أطلقت تسميات كثيرة علي القرن الواحد والعشرين لعل أهمها "القرن الباسفيكي " أو القرن الآسيوي " الذي يشهد الآن المعجزة الصينية وشهد من قبل شقيقتها اليابانية والكورية ، وربما نشهد بعد سنوات قليلة سوقا آسيوية مشتركة تتفوق علي أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية ، ولم ينشأ هذا الاحتمال من فراغ ولكن من واقع توجه الصين بإمكاناتها البشرية والمادية نحو التحرر الاقتصادي بشكل مماثل لذلك الذي نهجته نمور آسيا (كوريا وتايوان وسنغافورة وهونج كونج) من قبل ، وقد بدأت مؤخرا الدعوة إلي تدعيم العلاقات بين دول المنطقة رغم تباين الثقافات والمعتقدات واللغات بين هذه الدول وان كانت تدفعها المصالح الاقتصادية نحو إقامة سوق مشتركة علي غرار الجماعة الأوروبية قبل أعوام مضت .

صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي

أنشئت هذه المؤسسة بموجب اتفاقية بريتون وودز (١٩٤٤) للقيام بدور مالي ونقدي يفي باهداف ومبادئ الاتفاقية السالف الاشارة اليها وابرازها تحقيق الاستقرار لاسعار الصرف وتخفيض القيود علي الصرف الاجنبي وزيادة المدفوعات المتعددة الاطراف لتنمية حركة التبادل الدولي فضلا عن علاج الاختلالات الطارئة في موازنة المدفوعات عن طريق توفير رصيد مالي دولي يكرس لهذا الغرض .

وقد بدأ الصندوق نشاطه بالفعل في مارس ١٠٤٧ وتزايد عدد اعضائه منذ ذلك الحين من ٢٨ دولة الي ان بلغ العدد عام ١٩٨٠ ، ١٤١ دولة .

أهداف الصندوق :

١. ايجاد مؤسسة دائمة يجري في اطارها التشاور اللازم لكل مشكلات العالم النقدي.
٢. تحقيق الثبات قدر الامكان لاسعار الصرف والتقليل من تنافس الدول علي تخفيضها .
٣. تسهيل تنمية التجارة الدولية من اجل النهوض بمستويات الدخل الحقيقي والتشغيل وتنمية الموارد الانتاجية .
٤. زيادة نظم المدفوعات المتعددة الاطراف لتغطية المعاملات الجارية بين اعضاء الصندوق وتخفيض قيود الصرف التي تعوق انتعاش التجارة الدولية .
٥. توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة ما يطرأ من اختلال علي موازنة المدفوعات لدي الدول الاعضاء بما يجنبها الاضطراب لاجراءات تضر بالاستقرار الداخلي او بمستوي الدخل والتشغيل .

الكيان التنظيمي للصندوق :

يتكون جهاز ادارة الصندوق مما يلي :

▪ مجلس المحافظين :

وهو اعلى سلطة في الصندوق وتضم عضويته محافظا ونائب محافظ تعينه كل دولة عضو وعادة ما يكون المحافظ عن الدولة وزير المالية أو محافظ البنك المركزي ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنة كجمعية عمومية ويملك جميع سلطات الادارة .

▪ مجلس الادارة :

يعين خمسة من اعضائه بواسطة الدول الخمسة ذات الحصص الكبرى وهي الولايات المتحدة المملكة المتحدة المانيا الاتحادية فرنسا والهند وقد انضمت المملكة السعودية الي مجموعة الاعضاء المعيّنين كعضو سادس منذ عام ١٩٧٨ وينتخب الاعضاء الباقون عن الاعضاء الاخرين بصورة تكفل التمثيل الجغرافي المتوازن للاعضاء جميعا . ويمارس المجلس من السلطات يفوضه فيه مجلس المحافظين ويمتتع عليه ما دون ذلك كقبول أعضاء جدد أو اعادة النظر في الحصص . ويجتمع مجلس الادارة بصفة مستمرة . وبدأ من مجلس الادارة مدير يعينه المجلس التنفيذي وتعاون هيئة سكرتارية للاعمال الادارية والفنية والمكتبية .

▪ اللجنة المؤقتة :

وتخصص أساسا بدراسة ما يتعلق بالنظام النقدي العالمي وقد أنشئت في اكتوبر عام ١٩٧٤ حيث كان يطلق عليها لجنة العشرين وقد بلغ عدد اعضائها الان ٢٤ عضو يعينه كل منهم مجموعة انتخابية في المجلس التنفيذي _ للصندوق وتتولي اللجنة تقديم المشورة لادارة تكييف النظام النقدي العالمي ومعالجة الاضطرابات المالية وترويج جانب من الموارد الحقيقية للبلاد النامية ، والنظر في المقترحات المتعلقة بتعديل مواد اتفاقية بريتون وودز .

▪ لجنة التنمية :

وهي لجنة وزارية مشتركة بين البنك الدولي والصندوق وتخصص بدراسة نقل الموارد الحقيقية اللازمة لمعاونة البلدان النامية في برامج التنمية .

▪ رأس مال الصندوق ونظام التصويت :

تتكون موارد الصندوق أساسا من تراكم حصص الدول الاعضاء في صورة ذهب و عملات اجنبية ورغم تنوع موارد الصندوق فان حصص مساهمة الاعضاء في رأسماله تعتبر أهم جانب في تلك الموارد .

▪ تتفاوت حصص اعضاء الصندوق في رأسماله من دولة لاخري سواء من حيث مقدارها أو نوعيتها ويتزايد رأسمال الصندوق بطبيعة الحال كلما تزايد عدد أعضائه وكلما زاد مقدار الحصة التي يسهم بها كل عضو .

▪ ويوضح البيان التالي تطور حجم رأس مال الصندوق مع تطور عدد الدول الاعضاء بالزيادة .

اجمالي حصص رأس المال

السنة	(مليار دولار امريكي	عدد الدول الاعضاء
١٩٤٧	٨ر٨	٣٩
١٩٦٠	١٤ر٣	٧٠
١٩٦٥	١٥	١٠٠
١٩٧٣	٢٨	١٢٤
١٩٨٠	٤٠	١٤١

وقد قرر الصندوق اجراء الزيادة العامة لاجمالي حصص الاعضاء عدة مرات كانت أولها عام ١٩٥٩ بزيادة نسبتها ٥٠% ثم ١٩٦٥ بنسبة ٢٥% ثم ١٩٧٠ بزيادة ٣٠% واخيرا كان الاتجاه السائد لدي المحافظين عام ١٩٨٠ بالعمل علي زيادة مجموع الحصص بنسبة ٥٠% لترتفع من ٤٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة الي ٦٠مليار .

▪ يسود اعتقاد اعضاء اللجنة المؤقتة في الوقت الحاضر بضرورة زيادة موارد الصندوق بصفة عامة لتساير نمو الاحتياجات التمويلية والتجارية الخارجية للدول الاعضاء .

▪ وبالإضافة الي حصص الاعضاء يمكن للصندوق ان يقترض من المصادر المختلفة لزيادة موارد كما فعل عام ١٩٦١ عند توقيع الاتفاقية العامة للاقتراض في باريس وفيينا لاقتراض مبلغ ٦ مليار دولار من دول نادي العشرة وكذلك يستخدم الصندوق وسائل اخري لتدعيم موارده الاتفاق مع البنوك المركزية عام ١٩٦٤ بغرض تدعيم الجنية الاسترليني.

▪ يضاف الي الموارد المشار اليها ما استحدثه الصندوق عام ١٩٦٩ من نظام حقوق السحب تدعيما لمواردة التي يواجه بها اعبائه .

نظام التصويت :

فبالرغم من ان لكل دولة محافظ واحد ومكتب واحد يمثلهما في ادارة الصندوق الا ان الاصوات التي تتمتع بها الدولة في مجلس الصندوق تختلف من دولة لاخري بحسب نصيبها في الاكتتاب . لهذا نجد ان نسبة ما تحوزة كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحدهما من جملة قوة التصويت في الصندوق عام ١٩٦٨ يمثل ٢٢% ، ١٠% علي التوالي تقريبا .

وجدير بالذكر هنا ان قوة تصويت الدول العربية مجتمعة وعددها عشرين دولة لا تتجاوز ٦٨% وربما يؤدي الاتجاه القائم لزيادة حصص الدولة العربية البترولية الي تحسن كبير في النسبة الاخيرة حيث بلغت اصوات المملكة العربية السعودية مثلا ٦٢٥٠ عام ١٩٧٨ بنسبة ١٤٧% تم زيادتها في عام ١٩٨١ .

▪ وتتكون الحصة التي تلتزم كل دولة بسدادها للصندوق وفقا لما قضت به الاتفاقية عند صدورها من شطرين :

- الاول : يدفع بالذهب أو الدولار الأمريكي بنسبة ٢٥% من مقدار حصة الدولة أو ١٠% من الارصدة الذهبية أو الدولارية التي تملكها الدولة ايهما أقيم .
- الثاني : باقي الحصة تدفع بالعملية المحلية للعضو .

وظيفتي الصندوق ووسائل تحقيقها :

من واقع بيان اهداف الصندوق السالف الاشارة اليها يتضح أن الوظيفتين الرئيسيتين لصندوق النقد الدولي تتركزان في :

اولا: مهمته التمويلية للدول الاعضاء عن طريق وسائل الدفع الدولية . وذلك في شكل قروض او تسهيلات ائتمانية . وهي مهمة تشبه الدور المصرفي الذي تضطلع به البنوك المحلية في نشاط الاقراض والتسهيلات الائتمانية .

ثانيا : مهمته الرقابية المتعلقة بكفالة تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والعمل علي ازالة نظم الرقابة علي الصرف من اجل انعاش حركة التبادل التجاري القائم علي المدفوعات متعددة الاطراف .

البنك الدولي للاستثمار والتعمير

البنك الدولي للتعمير والتنمية

إنشاء البنك الدولي (IBRD)

أ. وجهت الولايات المتحدة الدعوة إلى ٤٤ دولة لحضور مؤتمر نقدي للأمم المتحدة في (بريتون وودز) في أول يوليو ١٩٤٤ وانتهى المؤتمر بعد أسابيع ثلاثة من انعقاد المؤتمر إلى صياغة المشروع النهائي لاتفاقية بريتون وودز التي تنص علي إنشاء مؤسستين دوليتين إحداهما صندوق النقد الدولي والاخري لبنك الدولي للتعمير والتنمية . ولقد وافقت الدول المشتركة في هذا المؤتمر بعد ذلك علي اتفاقية البنك الدولي رسميا قبل ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ ، وبعد انقضاء ستة أشهر علي عقد هذه الاتفاقية ، بدأ البنك في ممارسة نشاطه منذ ٢٥ يونيه ١٩٤٦ . وأودعت كل حكومة من حكومات الدول الأعضاء من حصصها في الاكتتاب في رأس ماله ، و من ثم فان نصوص اتفاقية البنك تجعل منه مؤسسة مؤلفة من حكومات الدول الأعضاء .

ب. عضوية البنك وأسهم رأس المال

تقضي اتفاقية البنك الدولي بأن عضوية الدول في الصندوق الدولي شرط للسماح بعضويتها في البنك ، وكان عدد الدول الاعضاء في البنك قد بلغ ٦٨ دولة حتي ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ (وهو نفس عدد الدول الأعضاء في الصندوق حتي ذلك التاريخ) ومنذ ذلك الحين توالى طلبات عضوية البنك حتي انه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ كان عدد الدول الأعضاء قد بلغ ١٧٢ دولة ، ثم زاد العدد إلى ١٧٧ دولة في سبتمبر ١٩٩٣ .

ولكل دولة عضو في البنك عدد معين من اسهم رأس المال ، كما ان لكل منها ٢٥٠ صوتا زائدا صوتا إضافيا عن كل مائة ألف دولار من أسهم رأس المال الذي اكتتبت فيه الدولة العضو وأصبحت الدول الخمس التي تشترك بأكبر عدد من أسهم رأس مال البنك هي علي نحو مايلي :-

١. الولايات المتحدة
قيمة الاسهم ٦٣٥٠ مليون دولار - قوة التصويت ٦٢٧٥٠ صوتا .
٢. المملكة المتحدة
قيمة الاسهم ٢٦٠٠ مليون دولار - قوة التصويت ٢٦٢٥٠ صوتا .
٣. فرنسا
قيمة الاسهم ١٠٥٠ مليون دولار - قوة التصويت ١٠٧٥٠ صوتا .
٤. ألمانيا
قيمة الاسهم ١٠٥٠ مليون دولار - قوة التصويت ١٠٧٥٠ صوتا .
٥. الهند
قيمة الأسهم ٨٠٠ مليون دولار - قوة التصويت ٨٥٢٠ صوتا .
وبذلك كانت هذه الدول الخمس فيما بينها تمتلك من أسهم رأس المال في ٣١
ديسمبر ١٩٥٩ ما قيمته ١١٨٥٠ مليون دولار - أي ما يعادل ٦٣ر٦٦% من
إجمالي قيمة رأس مال البنك ، كما تمتلك هذه الدول الخمس ١٩٧٥٠ صوتا أي
ما يعادل ٥٨ر٩٤% من مجموع الاصوات .
- ج. أغراض البنك الدولي
وتنص اتفاقية البنك الدولي علي انه يستهدف :
 - ١- حل مشكلة التعمير في الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية .
 - ٢- ومشكلة تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة .
 - ٣- منح أو ضمان القروض في المشروعات التي تحقق أغراضها .
 - ٤- يقدم المعونة الفنية للدول .
 - ٥- إن البنك يوجه بعض موارده لتشجيع الاستثمار الخاص في الدول الاعضاء.
 - ٦- تسوية الخلافات المالية بين الدول الأعضاء .وتنتسب إلي البنك الدولي ثلاث مؤسسات :

١- الرابطة الدولية للتنمية.

٢- مؤسسة التمويل الدولية .

٣- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أن واشنطن هي المقر الرئيسي للبنك الدولي والمؤسسات الثلاث المنتسبة إليه .

٣-٣ الرابطة الدولية للتنمية (IDA)

أنشأت الرابطة الدولية للتنمية عام ١٩٦٠ ويبلغ عدد أعضائها ١٤٢ دولة وتقدم هذه المؤسسة المنتسبة للبنك الدولي قروضا بدون فائدة إلى أفقر دول العالم إذ أن الدول التي يقل متوسط دخل الفرد السنوي فيها عن ١١٩٥ دولارا هي وحدها المؤهلة للاقتراض من المؤسسة غير أن معظم قروض الرابطة تقدم للدول التي لا يتجاوز متوسط دخل الفرد السنوي فيها ٧٤٠ دولارا.

٤-٣ مؤسسة التمويل الدولية (IFG)

أنشئت مؤسسة التمويل الدولية عام ١٩٥٦م ويبلغ عدد أعضائها ١٤٦ دولة وتشجع المؤسسة النمو الاقتصادي في الدول النامية عن طريق تقديم القروض بدون ضمانات حكومية . كما يجوز للمؤسسة حيازة حصص في اسهم رموس أموال الشركات التي تقدم لها قروضها ، والاضطلاع بدور حافز للمستثمرين الآخرين من القطاع الخاص ، والعمل علي تنمية وتطوير أسواق رأس المال في الدول النامية .

٥-٣ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

أنشئت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عام ١٩٨٨ ، وبلغ عدد أعضائها ٩٢ عضو حتي سبتمبر ١٩٩٢ ، وتشجع هذه الوكالة الدولية ، المنتسبة إلي البنك الدولي ، الاستثمار الخاص في الدول النامية ، وتقدم ضمانات للاستثمارات لحماية المستثمرين من المخاطر غير التجارية كالحرب أو التأميم ، كما تقدم خدمات استشارية للحكومات لمساعدتها علي إيجاد وسائل

لاجتذاب الاستثمارات الخاصة في دولها وخلال السنة المالية ١٩٩٢ ، أصدرت الوكالة ضمانات لعدد ٢١ مشروعا في ثماني دول نامية بلغت تكلفتها الكلية حوالي مليار دولار .

ب. علاقة البنك الدولي بصندوق النقد الدولي

لقد تأسس البنك الدولي في ذات الوقت الذي تأسس فيه صندوق النقد الدولي ، وذلك من أجل أهداف مترابطة ، وكما توحى تسمية كل من المنظمين ، فإن الانشغال الرئيسي للصندوق هو بالشئون النقدية ، أما الانشغال الرئيسي للبنك فهو التنمية الاقتصادية .

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الاهداف الرئيسية للصندوق هي - كما قدمنا - دعم التعاون النقدي الدولي ، وتشجيع توسع التجارة العالمية ونموها المتوازن ، ودعم استقرار أسعار الصرف وإزالة القيود المفروضة علي الصرف ، وتصحيح اختلالات موازين المدفوعات ، فإن كل هذه الاهداف تكمل ، بطبيعة الحال ، جهود البنك الدولي في دعم النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء من خلال القروض التي يمنحها من اجل المشروعات الإنتاجية في مجالات التنمية . والواقع أن هاتين المنظمين تتعاونان تعاونا وثيقا بشأن المسائل التحليلية في سير الاعمال فيهما وتعدان اجتماعات سنوية مشتركة فضلا عن أن كلا منها تجعل الأخري علي معرفة وثيقة بعملها في الدول الأعضاء .

الاوليك

منظمة الدول المصدرة للبترول

أوبك opec

كثيرا ما يقع الفرد في خطأ عدم التفرقة بين منظمة الأقطار المصدرة للبترول "أوبك" ومنظمة الأقطار العربية المصدرة "أوابك" حتي ان هذا الخطأ تعدي مجرد الخلط اللفظي الي الخلط السياسي الأمر الذي يدفع لألقاء الضوء علي كل من المنظمتين للوقوف علي طبيعة كل منظمة والدوافع التي أدت الي تأسيسها وأهداف كل منها .

تكونت منظمة الاوبك كنتيجة طبيعية لتدهور أسعار البترول سنة بعد الاخرى خاصة بعد الحرب العالميه الثانيه ، هذا رغم توافر صفات الندرة فيه . فاستنادا الي القواعد الاقتصادية التي تؤكد ضرورة ارتفاع سعر السلعة التي يتجاوز الطلب عليها ما هو معروض منها إلا أن هذا لم يسري علي البترول في هذا الوقت ولا غرابه في ذلك اذا علمنا بالواقع الاقتصادي والسياسي المسيطر علي العالم في هذه الفترة .

فقد كانت الدول المنتجة والمصدره للبترول أما تحت السيطرة السياسييه المباشرة للدول الاوربيه ، وأما تابعا أقتصاديا للولايات المتحدة والدول الاوربيه . وفي الحاليتين لم تكن نستطيع الدول المنتجة والمصدره للبترول إلا الرضوخ للولايات المتحدة والدول الاوربيه في تحديد أسعار البترول والتي أخذت هذه الدول في تخفيض سعة فترة بعد فترة لتحصل عليه بأبخص الاسعار . وقد أدت هذه الاوضاع المترديه الي حدوث ردود فعل من الدول المنتجة بدأت في فترة من عام ١٩٤٣ حيث فرضت الضرائب علي الشركات التي تستخرج البترول من أراضيها بنسبة ٥٠% .

وكان هناك تحول فعلي في باقي الدول المنتجة للبترول . فقد قامت المملكة العربية السعوديه بإقامة اتفاقيه مع شركات البترول الموجودة في أراضيها تقتضي بمناصفة الارباح بين هذه الشركات وبين المملكة العربيه

السعوديه وقد سرت هذه الاتفاقية بعد ذلك علي كل بلدان الخليج العربي مما أدى إلي تضاعف إيرادات هذه الدول .

وخلال فترة الخمسينيات والستينيات التي شاهدت تغير معدلات النمو العلمي ، وزيادة التعمير والانشاء في جميع أنحاء العالم مما ترتب عليه زيادة الطلب علي البترول كمصدر للطاقة .

فزاد بالتالي أنتاج البترول زيادة عاليه قابلته شركات البترول العالمية بتخفيض سعر البترول دون أخذ رأي دول الانتاج .

وقد رأت الدول المنتجة أن الهدف من تخفيض أسعار البترول هو العبث بأقتصادها لمصلحه شركات البترول مما أدى الي ثورة الدول المنتجة .

وقد كان رد الفعل الحقيقي هو قيام الحكومة العراقيه في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٠ . بدعوة مندوبين عن كل من السعوديه والعراق وايران والكويت وفنزويلا لاجتماع لمناقشة أسعار البترول والإنخفاض المتزايد وقد حضرت قطر هذا الاجتماع كمراقب . وفي اعقاب الاجتماع قرر الحاضرون تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول ، وذلك كي تتمكن هذه الدول من التشاور بصوره دائمة وتحديد مواقفهم كلما دعت الحاجة وقد توالى الدول بعد ذلك في الانضمام إلي المنظمة .

فبعد ذلك بأربعة أشهر أنضمت قطر وفي عام ٦٢ أنضمت أندونيسيا وليبيا وأنضمت الجزائر في ١٩٦٩ وفي عام ٧١ أنضمت نيجيريا وفي عام ٧٣ أنضمت الاكوادور وقبلت الجابون كعضو منتسب .

وقد وضعت الدول المؤسسه لهذه المنظمة شروط يجب توافرها في العضو الجديد

هذه الشروط هي :-

١. أن يكون حجم صادراته من البترول كبير .
٢. أن يكون هناك قاسم مشترك بين مصالح طالب العضويه ومصالح الدول الاعضاء .

٣. أن يوافق علي العضو الجديد ٧٥% علي الاقل من الاعضاء .

أهداف المنظمة :-

لقد وضح من ظروف نشأة المنظمة أن الهدف الرئيسي منها هو الحفاظ علي استقرار الاسعار في سوق البترول ولكن بعد قيام المنظمة وضعت لها أهدافا ووظائف أكثر شمولاً .

هذه الاهداف هي :-

١. تنسيق وتوحيد السياسات البترولية في الدول الاعضاء .
٢. تحديد الوسائل الضرورية لحماية مصالح الاعضاء الفردي والمشاركة .
٣. بحث الوسائل التي تضمن استقرار أسعار البترول .
٤. ضمان استقرار إيرادات الدول المنتجة .
٥. تزويد البلدان المستهلكة بمتطلباتها من البترول بشكل إقتصادي .

أهم أنجازات الاوبك :-

١. نجحت الاوبك في الحفاظ علي أسعار البترول من التدهور الا أنها لم تستطيع إعادة الاسعار الي مستوياتها السابقة حتي عام ١٩٧٠ .
٢. المحافظة علي دخل الحكومات الاعضاء من التدهور والعمل علي زيادته .
٣. محاولات المنظمة للوقوف بجانب مصر عام ١٩٦٧ في حربها ضد اسرائيل بفرض حظر علي كل من أمريكا وبريطانيا لوقوفهم بجانب اسرائيل .
٤. ألزمت الاوبك الشركات البترولية العالمية منذ عام ١٩٧٠ بالاسعار التي تحددها الاوبك بمفردها .
٥. الوقوف بجانب مصر في عام ١٩٧٣ ومنع ضخ البترول للدول التي تقف بجانب اسرائيل .

ملحوظات :-

OPEC = Organization of the Petroleum Exporting Countries .

١. لابد من التفرقة وعدم الخلط بين منظمتي "الاولبك" و "الاوابك" .

الاوابك	الاولبك
١- oapec	١. opec
٢- منظمة الدول العربية المصدرة للبترول	٢. منظمة الدول المصدرة للبترول
٣- تضم ١٠ أعضاء هم	٣. تضم ١٣ عضواً :-
الامارات- البحرين - الجزائر - السعودية -	السعودية - الكويت - العراق - إيران
سوريا - العراق - قطر - الكويت - ليبيا -	فنزويلا - قطر - أندونيسيا - ليبيا - الامارات -
مصر .	الجزائر - نيجيريا - الاكرادور - الجابون .

٣- تعتبر منظمة الاولبك مثال جيد - لسوق أحتمار القله .